ـــام والأدلـــة..

ـــحـدة بـشـــأن ثـــروة الـزعيـــم

ـــيج الصراعات واستهداف الزعيم وقيادات المؤتمر

وطالما أن فريق الخبراء قد قام بإعلان الدول الأعضاء بالتعاون معه وفقاً للفقرة (ب) من المادة (21) من قرار المجلس وطالما أن جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ملزمة بالتعاون مع فريق الخبراء وفقاً للفقرتين (11،23) من قرار المجلس ولم تقم أي دولة من الدول الأعضاء بالإعلان عن وجود أموال أو أصول مالية يمكن لها تجميدها، فإن تلك حقيقة قانونية تؤكد عدم صحة البلاغ أو المعلومات التي بنى عليهافريق الخبراء تقريره بوجود ما يقارب بين 32 إلى 60 ملياراً للرئيس علي عبدالله صالح في دول العالم. وأن ذلك مجرد زعم لا يمكن اتخاذ عقوبة أياً كانت بناء على مجرد مزاعم.

2- يؤكد تقرير الخبراء المرفوع إلى اللجنة الموقرة أن تقريره مجرد "زعم" والزعم قول غير صحيح لعدم وجود دليل عليه ويظل كذلك حتى قيام الدليل على صحته.. وتقرير الخبراء عند حديثه عن الفقرة (182) من تقريره بالنسبة للرئيس علي عبدالله صالح يقول بالحرف "يزعم أنه جمع من الأصول خلال تلك الفترة ما تتراوح قيمته بين 32-60 مليار دولار".ورغم أن فريق الخبراء يقول إن ذلك المبلغ هو "زعم" فإنه يمضي في التقرير فيحدد المبلغ بأنه ما "تتراوح قيمته بين 32-60 مليار دولار يعتقد أن معظمها قد نقل إلى الخارج" ويستمر في سعيه نحو الوهم في التقرير فيقول "يعتقد أن هذه الأصول موزعة فيما لا يقل عن 20 بلداً" ويختم التقرير هذه الفقرة بقوله "وهو ما يحصل من المرجح أنه يعمل عبر شركات وهمية أو أفراد"، وأهم ما في هذه الفقرة من التقرير والتي تجعل مظهره وجوهره غير عادل هو قوله "هوما يجعل من المرجح أنه يعمل عبر شركات وهميه أو أفراد".

ومع أن التقرير في بداية هذه الفقرة يؤكد أن تقريره مبني على مزاعم وليس على أدلة ملموسة، فإن قول فريق الخبراء في آخر الفقرة (182) بأنه اعتمد على الترجيح هو قول يجافيه الواقع وذلك لأن الترجيح في هذا الكلام لا يكون إلّا مع وجود أدلة ويكون بترجيح أفضلها، الأمر الذي معه يناقض التقرير نفسه وهو ما لا يليق باللجنة الأخذ به أو التعويل عليه.

3- كذلك زعم التقرير أن المبلغ المزعوم من 32-60 مليار دولار قد نقل إلى الخارج وأنه يعتقد أنه موزع في 20 دولة من الدول الأعضاء، وذلك غير صحيح وزعم مخالف للواقع، إذ أنه لو كانت تلك الأموال أو الأصول موجودة في تلك الدول العشرين لكانت قد أعلنت كل دولة عما لديها منه ولكانت قد جمدته تطبيقاً للفقرة (11) من قرار المجلس.

ولو افترضنا مجرد افتراض أن تلك الدول العشرين لديها شيء من تلك الأموال والأصول ولم تعلن عنها مع يقين فريق الخبراء بوجودها في هذه الدول أو تلك، فإن عدم إعلان تلك الدول العشرين عما لديها من الأموال والأصول المزعومة، أو عدم تعاونها مع فريق الخبراء مثلاً وعدم تجميدها لتلك الأموال والأصول كان سيؤدي بالضرورة إلى قيام المجلس بمعاقبة تلك الدول العشرين ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث الأمر الذي مؤداه بالضرورة عدم صحة مزاعم تقرير الخبراء بوجود أموال وأصول للرئيس علي عبدالله صالح موزعة في تلك الدول العشرين، وبالتالي فإن التقرير يكون قد ضلل اللجنة والمجلس بمعلومات غير صحيحة.

4- وعليه وطالما لم يثبت بأي دليل قانوني صحيح أي وجود للأموال والأصول التي زعمها فريق الخبراء في أي دولة من الدول الأعضاء، ولم تقم أي دولة من الدول الأعضاء بالإعلان عن وجود شيء منها لدى أي منها وبالتالي تجميدها بما في ذلك الدول العشرون المفترى عليها، وطالما أن فريق الخبراء قد عجز خلال مدة ثلاث سنوات عن تحري الحقيقة عوضاً عن الجري وراء الوهم الذي وضعه قادة الإخوان المسلمين خصوم الرئيس علي عبدالله صالح لفريق الخبراء، فإن استمرار بقاء اللجنة عند تقرير الخبراء الذي نحن بصدد الحديث عنه رغم أن الواقع والحقائق الموضوعية تكذبه إنما هو قبول من لجنتكم الموقرة بالكيد السياسي للرئيس علي عبدالله صالح من خصومه ولا يليق بلجنتكم الموقرة أن يستخدمها خصومه أو أن تكون منحازة مع أولئك الخصوم في الكيد للرئيس علي عبدالله صالح، وكما تعلمون فإن الانحياز في العمل القانوني يجعله عدماً.

5- زعم تقرير الخبراء في تحامله على الرئيس علي عبدالله صالح وانحيازه ضده بقوله في الفقرة (189) من تقريره إن الأموال والأصول المزعومة تم اختلاسها بواقع ملياري دولار في السنة على مدى ثلاثة عقود وهو قول بقدر مجافاته للحقائق، فإنه مدعاة للسخرية، إذ أنه لا يمكن أي كان مهما كانت سلطته وقدرته أن يحصل على ملياري دولار في كل سنة برتابة وعلى وتيرة واحدة.

ثانياً: الناحية المحاسبية

أهم الأخطاء المهنية المالية والمحاسبية التي زعمها فريق الخبراء في الجانب المالي لليمن خلال 33 عاماً:

- الإيحاء بأن اليمن دولة لا تملك مؤسسات دولة معنية بالمالية العامة للدولة لتحصيل إيراداتها وصرف نفقاتها.. وحصرت الأمر في رئيس الجمهورية.
- اعتمد الفريق على معلومات كاذبة مقدمة من الاخوان المسلمين قدمها لجمال بن عمر عبر حميد الأحمر وهو ما عرف بتقرير «المترب وبازرعة» والذي اعتمد على الكذب والتدليس ولا يستند الى أي شيء.
- عدم التزام فريق الخبراء:
  * المبادئ المحاسبية المالية الدولية
  * معايير المراجعة المالية الدولية
  * معايير إعداد التقارير المالية الدولية
- عدم مراجعة نصوص مواد القوانين اليمنية المتعلقة بالمالية العامة للدولة وخاصة الدستور والقانون المالي رقم 8 لسنة 1990م.
- عدم مراجعة وفحص الحسابات الختامية للدولة والسجلات والمستندات الخاصة بمالية الجمهورية اليمنية.
- التقرير اعتمد على الاعتقاد والمزاعم، وفي مثل هذه الأمور لا يتم الاعتماد إلّا على المستندات والأدلة.
- عدم مراجعة أصول المستندات والوثائق المؤيدة للعملية المالية بجانبيها المدين والدائن.
- مزاعم فريق الخبراء بأن الرئيس قد جمع ما يقارب 60 بليون دولار يكذبه الواقع المالي والدستوري والقانوني للجمهورية اليمنية.
- أشار الفريق الى أنه يُعتقد أن معظم تلك الأموال قد نقل الى الخارج تحت اسماء مستعارة أو أسماء أشخاص آخرين مالكين لهذه الأصول نيابة عنه.. ويُذكر أن هذه الأصول هي في شكل ملكية، أو نقد، أو أسهم، أو ذهب، أو سلع قيّمة أخرى.
- الاعتماد على العديد من المزاعم والاعتقادات الخاطئة التي لا تستند الى أيٍّ من المهنية المحاسبية والمالية.

نفي مزاعم فريق الخبراء حول 60 مليار دولار ثروة الرئيس الأسبق

يزعم فريق الخبراء في تقريره المقدم لمجلس الأمن في فبراير 2015م أن ثروة الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح تصل الى 60 مليار دولار تتمثل في أصول على شكل:

1- ملكية.. 2- أو نقد.. 3- أو أسهم.. 4- أو ذهب.. 5- أو سلع قيّمة أخرى

الرد: اعتمد الفريق على معلومات كاذبة مقدمة من الاخوان المسلمين لجمال بن عمر عبر حميد الأحمر وهو ما عرف بتقرير «المترب وبازرعة» والذي اعتمد على الكذب والتدليس ولا يستند الى أي شيء.

وزعم الفريق ان الـ60 مليار دولار موزعة على خمسة أنواع من الأصول ولنفرض أن الـ60 مليار دولار موزعة بالتساوي على الخمسة أشكال من الأصول التي ذكرها في التقرير 1- ملكية 2- أو نقد 3- أو أسهم 4- أو ذهب 5- أو سلع قيّمة أخرى، ليصبح قيمة كل أصل مبلغ 12 مليار دولار.. وفي الوقت الذي تؤكد عدم صحة ما أورده فريق الخبراء في التقرير.

- حيث إن الرئيس الأسبق لا يمتلك منازل وعقارات وأراضي تصل قيمتها الى 12 مليار دولار ما يعادل 2580 مليار ريال والتي تعادل مساحة أرض تصل الى 112 ألف كلم بسعر 23 ألفاً للمتر الواحد وهذه المساحة تعادل 19% من مساحة اليمن.. وأيضاً يعادل قيمة 12 ألف فلة مساحة 20 لبنة بسعر مليون دولار، وهذا ينفي ما ذهب إليه فريق الخبراء في مزاعمهم حول الملكية.
- أما بالنسبة للنقد مبلغ 12 مليار دولار فإن هذا المبلغ أكبر من قيمة الأموال التي يمكلها الشعب اليمني بكافة فئاته «تجار، مواطنين، مزارعين.. الخ».. بالريال اليمني والدولار الأمريكي وبقيمة العملات الأجنبية والمودعة في البنوك التجارية والإسلامية في اليمن.. ونؤكد أن قيمة الأموال في المصارف اليمنية بجميع العملات بلغت في 1 يناير 2012م 8,8 مليار دولار.. وهذا ينفي مزاعم فريق الخبراء بخصوص النقد.
- أما بالنسبة للأسهم نؤكد عدم صحة ما ورد في تقرير فريق الخبراء حيث وأن إجمالي قيمة الأسهم للشركات المساهمة اليمنية الحكومية والخاصة والدولية في اليمن لا تصل الى مبلغ 12 مليار دولار.
- وكذلك بالنسبة للذهب والسلع القيّمة نؤكد عدم امتلاك اليمن ذهباً بقيمة 12 مليار دولار وسلعاً قيّمة بقيمة 12 مليار دولاراً ولو صح ذلك فيجب أن تكون قيمة القوة الشرائية للريال اليمني أكبر مما هي عليه الآن وكذلك ارتفاع سعر الريال مقابل الدولار الأمريكي وليس العكس.

حيث ومن المتعارف عليه في علم الاقتصاد ارتباط قيمة العملة المحلية بشكل خاص بحجم احياطيها «مخزونها» من الذهب والسلع القيّمة والعكس صحيح.. وهذا ما تجاهله فريق الخبراء.

مزاعم الفريق أن أموال توليد ثروة علي عبدالله صالح قد نشأت في جزء منها:

1- طلب أموال مقابل منح حقوق التنقيب عن النفط والغاز.
2-سرق أموال من برنامج دعم الوقود الذي تموله الحكومة.
3- أنهم شاركوا كذلك في مشاريع مشتركة أساءوا فيها استخدام السلطة.
4- تحقيق مغانم شخصية تقدر بمبلغ يصل الى حوالي بليوني دولار في السنة.

الرد:

1- طلب أموال مقابل منح حقوق التنقيب عن النفط والغاز:

حدد القانون اليمني حساباً خاصاً لتوريد قيمة توقيع منح العقود للشركات النفطية العاملة في اليمن.

الباب الثالث إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات لإيرادات الدولة.

الفصل 2 «الريع» إيرادات النفط والغاز

النوع 5 منح توقيع الاتفاقيات النفطية والتعدين في اليمن.

وهذا ينفي مزاعم فريق الخبراء فيما يخص طلب أموال مقابل منح حقوق التنقيب عن النفط والغاز وهناك سجلات ودفاتر وزارة المالية والبنك المركزي والتي تؤكد عدم صحة ما ورد في تقرير فريق الخبراء.

وتقارير وزارة المالية والبنك المركزي اليمني، المرفقة بالرد القانوني والمحاسبي توضح حقيقة نفي تلك المزاعم.

2- سرق أموال من برنامج دعم الوقود الذي تموله الحكومة:

ونؤكد لكم أن مؤسسة التنمية الدولية ممثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد لديهم كل التفاصيل والبيانات والمستندات المتعلقة ببرنامج الحكومات اليمنية لدعم المشتقات النفطية خلال العقود الماضية، وقد أرفقنا نسخة من تقاريرها بالرد القانوني والمحاسبي، والتي تنفي ما ذهب اليه فريق الخبراء فيما يخص دعم المشتقات النفطية، كما أن الحكومة تنفذ برنامج إصلاح مدعوماً من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتضمن الخفض التدريجي للدعم الحكومي على أسعار الطاقة، وأطلق عليه التكيّف المالي: الخفض التدريجي للدعم الحكومي على أسعار الطاقة.

3- أنهم شاركوا كذلك في مشاريع مشتركة أساءوا فيها استخدام السلطة، والحقيقة أن فريق الخبراء لم يقم بزيارة وحصر شركات المساهمة العامة في اليمن والحصول على الوثائق والمستندات الخاصة بالمساهمين في رؤوس أموال هذه الشركات وإرفاق الوثائق الخاصة بالادّعاء المقدم الى مجلس الأمن يبين عدد الأسهم وقيمة الأسهم المملوكة للرئيس صالح.

ومن ناحية أخرى لم يقدم الفريق المستندات والوثائق الخاصة بامتلاك الرئيس صالح أسهماً في:

أ- شركات القطاع الخاص في اليمن وأسماء هذه الشركات.. الخ.

ب- الشركات العامة للدولة «القطاع المختلط».

حيث لم يتم الرجوع الى سجلاتها المالية والمحاسبية واسماء وحصص المساهمين في هذه الشركات، من قبل فريق الخبراء.. وإنما بنى فريق الخبراء مزاعمه على تخرصات وتخمينات ليس لها أساس من الصحة.

4- تحقيق مغانم شخصية تقدر بمبالغ تصل الى حوالي بليوني دولار في السنة.

إن الفريق لم يقم بمراجعة الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية للعقود الثلاثة الماضية والتأكد من أن اليمن يملك موارد مالية ضخمة تمكن من كسب بليوني دولار سنوياً.

والحسابات الختامية للدولة وفقاً للأساس النقدي والمنشور عبر البنك المركزي والذي يبين حجم الإنفاق العام للدولة والإيرادات العامة بالريال.

ونؤكد أن هناك سنوات بالتقارير الختامية السنوية لوزارة المالية والبنك المركزي لم يتجاوز إيرادات اليمن ملياري دولار وهذا ينفي ما ورد في تقرير فريق الخبراء.

أرفقنا نسخة منها بردنا المشار إليه ونشير لذلك بإيجاز وعلى النحو الآتي:

التاريخ المالي للرئيس الأسبق علي عبدالله صالح ومزاعم فريق الخبراء حول ثروته 60 مليار دولار

كيف يعقل أن تكون ثروة صالح 60 مليار دولار في حين أن:

- إجمالي ايرادات الدولة خلال 33 سنة 117 مليار دولار موزعة كما يلي:
- إيرادات الضرائب خلال 33 سنة 34 مليار دولار.
- إيرادات النفط والغاز الخارجي والداخلي «حصة اليمن» خلال 33 سنة 63 مليار دولار منها 3 مليارات دولار إيرادات منح توقيع إنتاج واستكشاف النفط والغاز.
- الإيرادات غير الضريبية خلال 33 سنة 10,5 مليار دولار.
- إيرادات رأسمالية خلال 33 سنة 228 مليون دولار.
- إيرادات المنح النقدية والاستثمارية «مباني» خلال 33 سنة 10 مليارات دولار.

الإنجازات:

1,2 مدرسة في اليوم
1,5 منشأة صحية عامة وخاصة في اليوم
2 كلم الطرق الأسفلتية في اليوم
6,2 كلم الطرق الحصوية في اليوم
103 كيلو وات في اليوم
1,3 ميغاوات كل 10 أيام
2,64 كلية كل سنة
2,82 معهد مهني كل سنة
1 ميناء كل 2 سنة
1 جامعة كل 3 سنوات
1 مطار كل 3,3 سنة

وتقبلوا خالص التحية

المحاسب القانوني
رياض عبدالله الأكوع

جدول ايرادات الدولة خلال 33 سنة من واقع التقارير والحسابات الختامية للجهات المختصة

البيان	الإيرادات الضريبية	ايرادات النفط والغاز	الإيرادات غير الضريبية	إيرادات رأسمالية	المنح مليون	الإيرادات العامة للدولة والمنح
مليون ريال	3,797,394,80	10,844,005,53	532,147,00	16,153,70	341,641,40	15,531,342,42
مليون دولار	34,324,25	63,484,12	8,431,97	228,33	10,534,95	117,003,62

جدول نفقات الدولة خلال 33 سنة من واقع التقارير والحسابات الختامية للجهات المختصة

البيان	النفقات الجارية	نفقات جارية غير مبوبة	نفقات الرأسمالية والاستثمارية	اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم	النفقات العامة للدولة
مليون ريال	13,724,947,05	275,434,87	2,727,018,27	708,923,50	17,436,323,69
مليون دولار	109,475,79	1,560,15	21,062,63	6,072,66	138,171,23

العام	الناتج القومي مليار ريال يمني	الناتج القومي مليار دولار امريكي
1978	11	2,41
2011	6,644	31,08

جدول يوضح بعض انجازات البنية التحتية خلال 33 سنة ما يعادل 12045 يوماً

العام	عدد المدارس	منشئات صحية عامة وخاصة	الطرق الاسفلتية كم	الطرق الحصوية	الكهرباء مغاوات	الجامعات	الكليات	معاهد مهنية	مطارات	موانى
1978م	1,883	381	381	1,113	319	2	8	7	3	5
2011م	16,231	15,500	24,504	75,600	1,568	13	95	100	13	21
انجازات 33 سنة	14,348	15,119	23,391	74,741	1,250	11	87	93	10	16

أشاد بمواقفه الإنسانية الشجاعة:

الزوكا يسلّم الأمم المتحدة وثيقة اعتراض قانونية على مزاعم فريق الخبراء بشأن الزعيم

التقى الامين العام للمؤتمر الشعبي العام الاستاذ عارف عوض الزوكا -الاثنين الماضي- بالسيد جيمي ماكغولدريك منسق الشؤون الانسانية الممثل المقيم للامم المتحدة في اليمن.

وخلال اللقاء عبر الامين العام للمؤتمر عن شكر وتقدير قيادة المؤتمر ممثلة بالزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الاسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- لماكغولدريك على مواقفه تجاه الشعب اليمني، مشيراً الى المواقف الانسانية الشجاعة التي عبر عنها منسق الشؤون الانسانية تجاه الشعب اليمني خلال الفترة الماضية ،مؤكداً ان الشعب اليمني بكامله يعبر عن تقديره لمواقف جيمي ماكغولدريك لانه يقول الحقيقة.

واوضح الزوكا ما يتعرض له الشعب اليمني من عدوان وقتل وتدمير للبنية التحتية وما يعانيه من حصار جائر خاصة فيما يتعلق باستمرار الحظر على مطار صنعاء الدولي وانعكاساته على مختلف الاصعدة وبالذات على المرضى الذين لا يستطيعون السفر للعلاج.

وفيما يتعلق بميناء الحديدة اشار الامين العام الى ان الميناء يعد المنفذ الوحيد للشعب اليمني و80 % من السكان يعتمدون عليه وهناك محاولات من قبل تحالف العدوان الذي تقوده السعودية لاغلاق الميناء ،وقال :نحن نعرف جيداً موقف الامم المتحدة الذي يعارض أي عمل عدواني وعسكري ضد ميناء الحديدة وهذا موقف مقدر من قبل اليمنيين ونتمنى مزيداً من الجهود والضغط لمنع أي عمل اجرامي من قبل العدوان ضد ميناء الحديدة لان الهدف منه لن يكون سوى قتل الشعب اليمني.

وابان الامين العام ان وضع اليمن تحت الفصل السابع لم يكن له أي مبرر فاليمن لم يكن يهدد السلم العالمي ،مشيراً الى انه على إثر ذلك شكلت لجنة عقوبات اتخذت اجراءات ظالمة بحق عدد من المواطنين اليمنيين على رأسهم رئيس الجمهورية الاسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح، دون ان تستند الى أي حقائق او معلومات صحيحة.

وقال الزوكا: وللاسف الشديد ان من حافظ على السلم الاجتماعي وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الاسبق الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي كان يمتلك الشرعية ويقف خلفه الجيش ويمتلك القاعدة الشعبية سلم السلطة في 2012م من اجل حقن الدماء، وعمل مثل هذا كان يستحق ان يحصل بموجبه على جائزة السلام وليس العكس ،لكن ما حصل هو امر مؤسف جداً حيث فُرضت عليه عقوبات وهو من حافظ على شعبه وسلم السلطة سلمياً.

هذا وقد سلم الامين العام للمؤتمر الى الممثل المقيم للامم المتحدة في اليمن وثيقة اعتراض قانونية على مزاعم فريق الخبراء حول ثروة الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الاسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- مع مرفقاتها ونسخ خاصة بأعضاء مجلس الامن الدائمي العضوية.

واختتم الزوكا بتجديد شكره لمنسق الشؤون الانسانية الممثل المقيم للامم المتحدة، مؤكداً استعداد المؤتمر الشعبي العام وقيادته للتعاون معه في كل ما يخدم العمل الانساني، واصفاً ما يقوم به من عمل بأنه يستحق التقدير والاحترام.. وقال له: انت رجل سلام وتحمل كل معاني الانسانية وهذا موقف لا يستحق منا إلا كل الشكر والتقدير .

من جانبه تحدث السيد جيمي ماكغولدريك منسق الشؤون الانسانية الممثل المقيم للامم المتحدة في اليمن عن الاوضاع الانسانية في اليمن، مشيراً الى ان عملهم يواجه صعوبة في ان الجانب السياسي يطغى على الجانب الانساني.. وقال: لا نسمع كثيراً من يتحدثون عن الجانب الانساني كما يتحدثون عن المشاكل السياسية .

واشار المسؤول الاممي الى ان أي عمل ضد ميناء الحديدة ستكون عواقبه وخيمة وكارثية ولا يوجد بديل حقيقي لميناء الحديدة اذا تعرض للاغلاق وسنواجه مشكلتين الاولى الاضرار بدخول المساعدات الانسانية، والثانية الضرر المحتمل على المدينة والسكان.

ونوّه منسق الشؤون الانسانية الى انه لا يوجد حتى الآن موارد كافية لخطط العمل الانساني للاغاثة حيث لم يتم تمويل سوى 20 % فقط من خطة الاغاثة ،متمنياً ان يتم الاستفادة من المؤتمر الذي سيعقد في جنيف برئاسة الامين العام للامم المتحدة ،مجدداً التأكيد ان الامم المتحدة ليست مع اغلاق او ضرب ميناء الحديدة.

حضر اللقاء الاستاذ محمد الرويشان مدير مكتب رئيس المؤتمر الشعبي العام، والاستاذ خالد الرضي نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالمؤتمر، والاستاذ المحامي محمد المسوري، والمحاسب القانوني الأستاذ رياض الاكوع.